

مجلس الوزراء برئاسة الملك يشيد بالإنجاز الأمني بملاحقة معتنقي الفكر الضال.. ويؤكد:

المملكة ماضية بإصلاحاتها لتقوية الاقتصاد السعودي وتعزيز صموده أمام الأزمة العالمية



خادم الحرمين خلال ترؤسه مجلس الوزراء

◆ بحث مشروع اتفاقية تعاون بين المملكة وفرنسا
لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

جدة - واس

راس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء مساء أمس الاثنين في قصر السلام بجدة.

وفي مستهل الجلسة، هنا خادم الحرمين الشريفين الشعب السعودي والشعب العربي والإسلامية في مختلف دول العالم، بحلول شهر رمضان المبارك الذي حقق الله سبحانه خلاله لأمة الإسلام العديد من الإنجازات؛ وخصه الله عن سائر الشهور بفضل وبركة إيمانه ولياليه وجعل فيه ليلة هي خير من ألف شهر، ودعا الملك المفدى الجميع إلى استشعار معاني هذا الشهر الفضيل وإيامه العظيمة وليلاليه المباركة بالمحبة والأخوة والتعاون والتكاتف والتسامح والتراحم، اقتداء برسول الله سيدنا محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم وهدية الكريم، والمسارعة إلى تجسيد معاني الأخوة والتلاحم وتجاوز الخلافات والترفع عن الصفائر والمبادرة للنظر إلى كل ما يسهم في خير الأمة وصالحها وعزها، واستثمار حلول هذا الشهر المبارك للمراجعة ومحاسبة النفوس.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن خادم الحرمين الشريفين أطلع المجلس على المباحثات والمشاورات والاتصالات التي جرت خلال الأيام الماضية مع بعض قادة الدول ومبعوثيهم حول مختلف الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم.

وقال معالي وزير الثقافة والإعلام إن المجلس أعرب عن تقديره للاهتمام الذي يولييه الملك المفدى للتعليم وللتعليم العالي خاصة ومن ذلك صدور موافقته الكريمة اليوم على إنشاء أربع جامعات جديدة في كل من الدمام والخرج وشقراء والمجمعة لتشكل رافداً لتطبيقاتها في مناطق المملكة للإسهام في الإعداد الأمثل لأجيال مؤهلة للعطاء لبناؤ الوطن والسير به لأفاق الرقي والتقدم.

وبيّن أن المجلس استمع ويتوجيه كريم إلى إيجاز من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، حول عودة الأمور - بفضل الله - إلى طبيعتها في مركز العيص والسماح لأهاليها بالعودة إلى منازلهم وجهود مختلف القطاعات ذات الصلة في تقديم العون والمساندة للسكان العائدين، وتأمين سلامتهم وأمنهم وضرورة التزامهم بالتعاون مع الجهات المعنية بعدم الذهاب إلى المناطق الواقعة ضمن دائرة الخطر والمباني الأيلة للسقوط.

وقد وجه خادم الحرمين الشريفين ابده الله جميع القطاعات ذات الصلة بتقديم أقصى الجهود التي تحقق راحة وطمأنينة وسلامة أهالي العيص إثر عودتهم، داعياً الله أن يحفظ هذه البلاد من كل سوء.

كما استمع المجلس إلى عرض من معالي وزير المالية حول تقرير صندوق النقد الدولي عن مشاورات المادة الرابعة مع المملكة لعام 2009م، والذي أكد أن المملكة العربية السعودية واجهت الأزمة المالية العالمية الحالية بأساسيات اقتصادية قوية، وعملت على تعزيز مركزها الاقتصادي الكلي وتقوية قطاعها المالي وتنفيذ إصلاحات هيكلية لدفع عجلة النمو بقيادة القطاع الخاص، وتوجت ذلك باحتلالها المرتبة الأولى بين الدول العربية لأربع سنوات متوالية والمرتبة السادسة عشرة على مستوى العالم في تقرير (ممارسة أنشطة الأعمال) الذي يصدره البنك الدولي.

وقد أكد المجلس أن المملكة ماضية بعون الله في تنفيذ جميع سياساتها وإجراءاتها وإصلاحاتها الرامية إلى المزيد من تحقيق قوة ومتانة الاقتصاد السعودي، وتعزيز الثقة بقدرته على الصمود في

استيفاء رسم 10% من قيمة المثل عند انتقال الملكية بغير البيع والإرث والوصية والوقف والهبة

مواجهة تلك الأزمة العالمية الراهنة.

وأضاف معاليه أن المجلس أشار باعتزاز بالغ إلى إنجازات الأجهزة الأمنية في المملكة في متابعة وملاحقة عناصر التخريب ومعتنقي الفكر الضال وداعميهم ومنها نجاح الأجهزة الأمنية - بتوفيق الله - بالقبض على أربعة وأربعين عنصراً من شبكة منظمي ومعتنقي الفكر الضال التي تستهدف زعزعة أمن الوطن والمواطن والعبث بمقدراته.

واختتم وزير الثقافة والإعلام بيانه بأن المجلس عقب اطلاعه على جدول الأعمال اتخذ القرارات التالية:

أولاً: وافق مجلس الوزراء على اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن التعاون في المجال الأمني الموقع في مدينة الرياض بتاريخ 8-6-1480هـ الموافق 27-5-2009م وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ثانياً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي

وزير الصحة - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع مذكرة تفاهم حول التعاون في المجال الصحي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة قطر في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار وذلك في إطار مجلس التنسيق السعودي القطري ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الفرنسي في شأن مشروع اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية فرنسا في شأن تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ورفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً: بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (114-75) وتاريخ 18-8-1480هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على إضافة العبارة التالية (كما يستوفي رسم قدره 10 في المائة) من قيمة المثل عند انتقال الملكية بطريق آخر غير البيع عدا حالات الإرث أو الوصية أو الوقف أو الهبة أو التنازل بلا مقابل لأحد الأقارب من الدرجة

الأولى أو التبصرع للجهات الخيرية كالأوقاف ونحوها إلى نهاية المادة (الأولى) من قرار مجلس الوزراء رقم (149) وتاريخ 25-11-1877م المتوج بالمرسوم الملكي رقم (44) وتاريخ 29-11-1877م وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

خامساً: وافق مجلس الوزراء على استمرار العمل بالفقرتين (1,8) من قرار مجلس الوزراء رقم (7) وتاريخ 1-1-1488م المتعلق بالسماح باستيراد السلع والمنتجات الفلسطينية واستمرار تحصيل الدولة الرسوم الجمركية الخاصة بذلك لمدة سنة أخرى ابتداءً من 11-9-1480م.

سادساً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات علي وظيفة (سفير) ووزير مفوض) والمرتبة الرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:

1 - تعيين فهد بن عبدالرحمن بن محمد الراجح علي وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.

2 - تعيين موفق بن محمود بن احمد حافظ علي وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

3 - تعيين الدكتور عبدالرحمن بن غرمان بن غيثان الشهري علي وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

4 - تعيين عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل علي وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة التجارة والصناعة.